جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003

لطيف كامل كليوي*
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
اعياد عبد الرضا عبدالله
جامعة بغداد / كلية التربية بن رشد

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/2/25
تاريخ التعديل : --
قبول النشر: 2019 /3/19
متوفر على النت:2019/7/4

الكلمات المفتاحية :
تحليل جغرافي سياسي
الدولة العراقية

الملخص

مما لا شك فيه ان بناء الدولة من الموضوعات المهمة التي تعنى بها الجغرافيا السياسية من حيث الفكرة وآليات التأسيس والبناء ، ومدى أتساق ذلك البناء مع مجتمع الدولة بأبعادها السياسية والدينية والاجتماعية ، بمعنى ان تكون فكرة الدولة ونشأتها وليدة رحم مجتمعها وأطره الفكرية . على ان تلك الولادة تنعكس ايجاباً على قوة الدولة ومكانتها اذا كانت نابعة من داخلها ، بيد انها تصعق الدولة وتوهن بنائها اذا كانت مفروضة من الخارج وخير مقال على ذلك العراق الذي تعرض لاحتلالين خلال المدة (1921 - 2003) من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الامر الذي اضر بالدولة العراقية الحديثة وبنائها ، اذ عملت الاولى (بريطانيا) على فرض النظام الملكي على العراقيين عام 1921 بوضعها دولة احتلال ، مما حجم فاعلية الدولة على المستويين الداخلي والخارجي ، فيما تدخلت الثانية بعد احتلالها للعراق عام 2003 في عملية بناء الدولة ومؤسساتها الرسمية فضلاً عن اضعافها عبر زجها أتون الفتن والفوضى السياسية التي اربكت صانع القرار السياسي فيها وتوجهاته الخاصة بتحسين بيئتها السياسية وتقوية ركائز بنائها . وعليه جاء هذا البحث ليكشف عن فكرة تأسيس وبناء الدولة العراقية قبل عام 2003 وبعده ، فضلاً عن التعرض للاتجاهات الفكرية الخاصة بذلك البناء .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

تهتم الدراسات الجغرافية السياسية ببناء الدولة ، كونه يكشف عن شخصيتها السياسية على المستويين الداخلي والخارجي ، على ان بناء الدولة وفق اسس سليمة منبثقة من وحي المجتمع وثوابته الدينية والسياسية والاجتماعية يزيد من قوتها ومنعتها امام التحديات الخارجية التي قد تعترض ذلك البناء ، والعكس صحيح فيما اذا كان بنائها مفروضاً من الخارج ، لأن الانموذج القادم لا يلائم الثوابت الفكرية والسياسية والاجتماعية لأبنائها ، وهذا ما ينطبق على العراق اذ بنيت الدولة ومؤسساتها بإرادة ومقاسات بريطانية محضة في عام 1921 ، فقد غيب الدور العراقي عن ذلك التأسيس مما انعكس سلباً على شرعية الدولة واداءها .

اضف الى ذلك الدور السلبي الذي مارسته الفواعل الدولية (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا) بالتعاون مع ادواتها في الجوار الجغرافي للعراق من خلال عملها على تغيير الانظمة السياسية في الدولة ، فضلاً عن بث روح الفرقة والانقسام بين المكونات الاثنية والسياسية فيها ،

*الناشر الرئيسي : E-mail : latif2008@gmail.com

الامر الذي اضر ببناء الدولة العراقية وجعلها رخوة امام التحديات الداخلية والخارجية .

بناء على ما تقدم جاء هذا البحث ليخوض بمنهج علمي في ماهية بناء الدولة العراقية مع التركيز على المدة التي تلت عام 2003 ، لكونها تحاكي وضع الدولة القائم الذي يتيح للباحثين تفكيك المشكلة ووضع الحلول الناجعة لها .

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الاتي :

1- كيف نشأة الدولة العراقية ؟ وما فكرتها ؟
2- ما فكرة الدولة العراقية بعد عام 2003 ؟
3- هل تم بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 وفق الاسس والثوابت الوطنية ؟

فرضية البحث :

انطلاقاً من المشكلة يفترض الباحثان الاتي :

1- ان نشأة الدولة العراقية وفكرتها لم تكن وليدة رحم الفكر السياسي العراقي ، بل فرضتها بريطانيا على الدولة في عام 1921 بوصفها قوة احتلال .
2- اتجهت فكرة بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 نحو النظام الجمهوري النيابي لخشية صناع القرار من عودة النظام الدكتاتوري الى الحكم فيها .
3- هنالك وهن في بناء الدولة العراقية الجديدة ومؤسساتها بعد عام 2003 ، وهذا يعود الى الدور السلبي الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية في ذلك البناء .

اهمية الدراسة :

تأتي اهمية هذا البحث من كونه تناول احدى اهم المشكلات التي كانت وما زالت تعاني منها الدولة العراقية الا وهي فكرة الدولة وبنائها لكون تلك الفكرة وهذا البناء يعبر عن صيرورة الدولة ويكشف عن ماهية كيانها السياسي وانعكاسات صيرورتها على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة زد على ذلك قلة الدراسات الجغرافية السياسية التي تناولت هذا الموضوع

حدود البحث :

تتحدد الدراسة مكانياً بجمهورية العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من اسيا بين دائرتي عرض (6¯ 29° – 27¯ 37°) شمالاً وخطي طول (39¯ 38° – 36¯ 48°) شرقاً الخريطة (1) . اما حدودها الزمانية فهي ممتدة بين عام (2003-2018) مع طرق بعض المراحل التاريخية حسب حاجة البحث .

منهج البحث :

اعتمد الباحثان على منهجين في بحثهما ، اذ تم اعتماد المنهج التاريخي لتتبع فكرة وبناء الدولة العراقية فضلاً عن التحولات السياسية التي شهدتها ، زد على ذلك استخدام المنهج التحليلي حسب مقتضيات البحث .

هيكلية البحث :

اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول فكرة الدولة العراقية ونشأتها ، فيما تعرض المبحث الثاني لدراسة فكرة الدولة العراقية بعد عام 2003 اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 فضلاً عن النتائج والتوصيات وقائمة الهوامش والمصادر .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

خريطة (1)

الموقع الفلكي للعراق

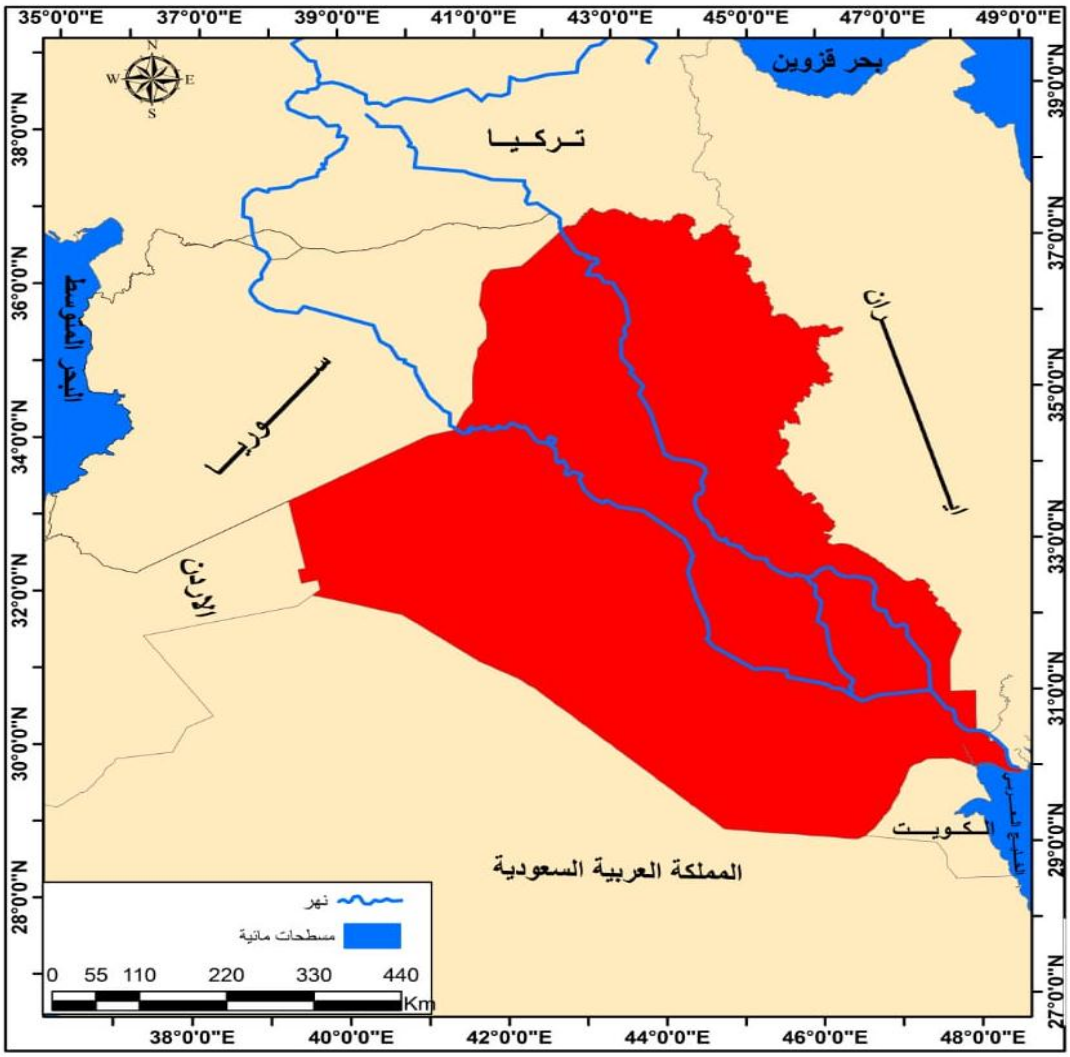

المصدر: ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي والعالم، (د. ط)، دار الشروق العربي، بيروت، ص 13.

المبحث الأول

فكرة الدولة العراقية ونشاتها

ان فكرة تأسيس الدولة العراقية قد راجت لدى الاوساط السياسية والاجتماعية والدينية منذ عام 1908 لاسيما بعد اعلان الدستور العثماني في ذلك العام ، اذ جرى التباحث حول النظريات الفلسفية والسياسية لفكرة الدولة العراقية بعد انهاء الحكم العثماني للدولة ، الا ان النخب السياسية والاجتماعية العراقية انقسمت على نفسها في تحديد شكل نظام الحكم ، فقد دعت بعض الشخصيات السياسية الى اعتماد فكرة الحكم الجمهوري ومنهم (ناجي شوكت وتوفيق الخالدي وطالب النقيب وعبد الرحمن النقيب وهادي العمري)، وعقد

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

لأجل ذلك الامر مؤتمر في النجف الاشرف عام 1918 ضم الشخصيات السياسية والدينية والاجتماعية العراقية ، بيد ان غالبية المؤتمرين رفضوا الفكرة وردوا بالقول (ان البلاد لا تستطيع ان تهضم الحكم الجمهوري)، لجهلهم بتلك الفكرة ، لكن هذا الرفض لم يثنِ دعاة فكرة الجمهورية من مواصلة جهودهم ،لابل اوصلوا صوتهم الى الحكومة البريطانية عبر ممثلها في العراق برسي كوكس بوصفها دولة احتلال ، زد على ذلك تقديمهم لثلاثة مرشحين لرئاسة العراق وهم (هادي العمري وطالب النقيب وعبد الرحمن النقيب) ،الا ان الحكومة البريطانية رفضت تلك الفكرة وعملت على تضييق الخناق على دعاة فكرة الجمهورية واعتقال أبرز رموزها طالب النقيب وابعاده خارج العراق وبذلك وجهت ضربة قوية لفكرة الجمهورية ودعاتها في العراق [1] .

كانت بريطانيا تخطط لإبقاء العراق تحت هيمنتها وسيادتها بشكل مباشر من خلال تنصيب حاكم بريطاني فيه مثلما هو الحال في شبه القارة الهندية حينذاك ، الا ان اندلاع ثورة العشرين قد ولد قناعة مطلقة لدى المحتل الجديد باستحالة تنفيذ ذلك المخطط ، مما اجبرهم على اقامة نظام سياسي ملكي في العراق ، لكون هذا النظام هو الاقرب الى تحقيق المصالح البريطانية في الدولة ، وحين تقرر اقامة ذلك النظام رشحت عدة اسماء من بغداد والبصرة على نحو خاص ليكون احدهم ملكاً للعراق ، غير ان سياسة المحتل كانت تتجه نحو عقد مؤتمر حول المسألة العراقية في القاهرة عام 1921 وقد اعلنت فيه الامير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق[2] ، على ان تنصيب بريطانيا لفيصل الاول كان يحمل بين طياته ابعاداً جيوسياسية ابرزها الاتي [3] :

1- حاجة بريطانيا الى صفته الروحية وانتسابه الى الرسول محمد (صلى الله عليه واله) ، ليكون عنصر توازن في تلك المرحلة بين المكونات الاجتماعية العراقية .

2- كونه غريباً عن العراق لذا فانه سيركز اعتماده على بريطانيا لضمان بقاءه في السلطة .

3- العلاقة المصلحية التي نُسجت بين بريطانيا واسرته منذ عام 1916 دفعت البريطانيين الى تعويضه وعائلته بعد طرده من سوريا بعد تنصيبه ملكاً عليها عام 1920 .

4- عداء فيصل الاول للبلشفية احد العوامل التي استندت اليها الخارجية البريطانية في تفضيله على غيره ليكون حاجزاً جيوسياسياً امام المد الشيوعي في العراق وجواره الجغرافي .

5- اتفاق فيصل الاول قُبيل تنصيبه مع رئيس الوكالة اليهودية وايزمان في مؤتمر فرساي على تحقيق وعد بلفور القاضي بإقامة دولة لليهود في فلسطين ثم توقيعهما على ذلك الاتفاق في لندن في 1919/1/3 .

وبذلك التنصيب تم وأد فكرة الدولة التي خطط لها العراقيين ، لاسيما ان النظام السياسي الوليد لا يمثل المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية ولا يحقق مصالحها ، اذ كان واجهة سياسية مستوردة لتنفيذ المشروع الاستعماري لبريطانيا في العراق[4] .

ولإحكام سيطرتها الجيوسياسية على الدولة تم اصدار قرار من عصبة الأمم يضعها فيه تحت الانتداب البريطاني في عام 1922 ،على ان مدة الانتداب استمرت عشر سنوات ، و في 3 تشرين الأول 1932 منح العراق استقلالا شكليا ، اذ قُبل بوصفه عضوا في عصبة الأمم ، لكون الحكومة البريطانية ارادت ان تتخلص من ضغط المكونات السياسية والاجتماعية والدينية عليها عبر ايهامهم بالاستقلال ،بينما كانت هي التي تدير شؤون الدولة بطريقة غير مباشرة [5] . الا ان ذلك الاجراء لم

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

يقتنع به العراقيين لان بريطانيا هي التي تسير امور الدولة وتنفذ سياستها من وراء ستار النظام الملكي الذي انشاته في الدولة ، فضلا عن وجودها العسكري الكبير في العراق ،زد على ذلك اعادة احتلالها للدولة من جديد ابان الحرب العالمية الثانية ، وبعد انتهاء تلك الحرب انسحبت منه، لاسيما بعد تأمين مصالحها وتمكين النظام السياسي فيه، بيد ان ذلك لم يدم طويلا اذ أُطيح بالنظام الملكي في عام 1958 [6]. ليحل محله النظام الجمهوري الذي كان نتاجا لثورة الضباط الأحرار بقيادة عبد الكريم قاسم ، الذي عمل على تأسيس بنى حقيقية للدولة العراقية الجديدة ، الا انه لم يتمكن من تحقيق ما كان يصبو اليه بسبب الفوضى و حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدها العراق آنذاك ، فقد أُطيح به في 8 شباط 1963 عبر انقلاب دموي قاده عبد السلام عارف ليحكم الدولة لمدة ثلاث سنوات، ثم خلفه اخوه عبد الرحمن عارف بعد موته ولمدة لم تتجاوز سنتين وثلاث اشهر (من 1966/4/16 لغاية 1968/7/17) ، اذ عزل عارف عن سدة الحكم في انقلاب قاده البعثيون ليكون ذلك ايذاناً ببدأ العهد الدكتاتوري في العراق وهيمنة الحزب الواحد على مفاصل الدولة ، ولاسيما في مدة حكم احمد حسن البكر التي امتدت الى ما يزيد عن عشر سنوات(1968/7/17 - 1979/7/15) [7] . اعقبها بروز دكتاتورية الفرد الواحد لا سيّما بعد تسلم صدام حسين الحكم في 1979/7/16 ، الذي الغى كل معالم الديموقراطية واحكم قبضته على مؤسسات الدولة ، اضف الى ذلك تحول العراق في عهده الى دولة بوليسية همها الوحيد حفظ القائد الضرورة وحاشيته، فضلاً عن سياسة العدوانية تجاه إيران والكويت التي اوهنت الدولة جيوسياسيا، الأمر الذي افادت من الولايات المتحدة الأمريكية، اذ سهلت لها مهمة الاطاحة بنظامه واحتلال العراق في 2003/4/9،على ان الولايات المتحدة هي التي اوهمت النظام البائد بتأييدها له ودفعته لخوض هاتين الحربين الاستنزافيتين اللتين لم يجنِ منهما الشعب العراقي الا الدمار والخراب فضلا عن استنزاف موارد الدولة الطبيعية والبشرية [8].

ان فكرة الدولة العراقية ونشاتها عام 1921 لم تكن وليدة الفكر السياسي العراقي بل جيء بها من الخارج عبر فواعل دولية وإقليمية من اجل تحقيق مصالحها الجيوسياسية الجدول (1) ، ولاسيما الاستخبارات البريطانية والأمريكية التي كانت وما زالت تؤثر ببراعة في بناء الدولة العراقية والهيمنة عليها ، على ان تغيير النظام عن طريق الاغتيال او الانقلاب او الغزو هو الورقة الرابحة بيد هاتين القوتين على الدوام [9] .

خلاصة القول ان فكرة بناء الدولة العراقية قبل عام 2003 كانت مستوردة من الخارج وبعيدة عن ثوابت الفكر السياسي العراقي وغير معبرة عن تطلعات العراقيين الخاصة بشكل الحكم وتوجهاتهم الخارجية حيال محيطهم الاقليمي والدولي ، الامر الذي جعل ذلك البناء هشا امام التحديات الداخلية والخارجية ، اذ ان تحولات بناء الدولة التي شهدها العراق بدأ من النظام الملكي عام 1921 وانتهاء بالنظام الجمهوري الذي اقيم منذ 1958 شكلت نقطة ضعف مفصلية رافقت ذلك البناء وبسببه باتت الدولة العراقية اسيرة عقدة التأسيس والبناء ، لما لذلك من انعكاسات سلبية على كيان الدولة وهويتها قبل عام 2003 وبعده .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

جدول (1)

مراحل تطور الدولة العراقية للمدة 1921-2003

ت	النظام السياسي	مدة الحكم	فكرة التأسيس	التبعية السياسية
1	ملكي	1921-1958	فكرة وتأسيس بريطانيا	تابع
	النظـــــام الجـــمهـــــوري			
2	الجمهورية الاولى	1958-1963	تأسيس عراقي	مستقل
3	الجمهورية الثانية	1963-1968	تغيير النظام عبر الانقلاب	تابع
4	الجمهورية الثالثة	1968-2003	تغيير النظام عبر الانقلاب	تابع

المصدر: من عمل الباحثان .

المبحث الثاني

اتجاهات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

ان فكـرة الدولـة تمثـل مبـرر وجودهـا وهـي الفكـرة الاساسـية لقيامهـا ، على ان الدولـة في حالـة تـوازن دينـامي بـين القـوى الطـاردة التي تعمـل على تفكيكهـا وبـين القـوى الجاذبـة التي تـؤدي الى تماسـكها ولكي تبقـى الدولـة على قيـد الحيـاة عليهـا ان تحـافظ على قـوى الجـذب والتوحـد لا على قوى الطرد والتفكك [10] .

وقـد تتنـوع فكـرة بنـاء الدولـة تبعـاً للتنـوع الاثني فيهـا ، فضـلاً مـن تنـوع اتجاهـات نخبهـا السياسـية ، وهـذا مـا ينطبـق على العـراق الـذي تعـددت فيـه افكـار بنـاء الدولـة وكيانهـا السياسـي ، اذ بـرزت فيـه فكـرتين رئيسـتين الاولى ذهبـت الى اعـادة بنـاء الدولـة وفـق النظـام الملكي ، بينمـا دعت الاخرى الى الاستمرار بالحكم الجمهوري وفق اليات جديـدة ، ولأجـل الاحاطـة بالموضـوع سـيتم التعـرض لـه على النحو الاتي :

اولاً – الاتجاه الملكي :

تراجعـت فكـرة الحكـم الجمهـوري في العـراق بعـد عـام 2003 كـردة فعـل حـادة على سـلبيات الجمهوريـة الماضـية في الدولـة التي امتـدت مـا يقـرب مـن نصـف قـرن لـم يجـنِ منهـا المـواطن الا الحـروب والبطالـة والفقـر ، الامـر الـذي دفـع بعـض التجمعـات السياسـية للـدعوة الى اعـادة بنـاء الدولة وفق النظام الملكي [11] .

فقـد دعـت الحركـة الدسـتورية الملكيـة وهـي اقـدم تجمـع ملكـي عراقـي الـى تطبيـق الحكـم الملكـي ومرشـحها لعـرش العـراق الشـريف علي بـن حسـين الـذي يرجـع نسـبه

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

الى الاسرة الهاشمية التي حكمت الحجاز والعراق وما زالت تحكم في الاردن ، زد على ذلك طرح بعض الشخصيات السياسية اسم الامير الحسن شقيق الملك حسين العاهل الاردني الرحل لتسنم عرش العراق ولم يرفض الاخير هذا المشروع لا بل ابدى رغبته به عبر وسائل الاعلام وفق نظام ملكي دستوري على غرار نظام الحكم في المملكة المتحدة علماً ان الاخير قد حضر اجتماعات حركة الضباط العراقيين المعارضة في لندن قُبيل اسقاط النظام العراقي والتنسيق معهم لترتيب مرحلة ما بعد نظام صدام [12] . على ان الدعوة الى الحكم الملكي في العراق بعد عام 2003 يمكن ارجاعها الى الاتي [13] :

1- ان تجربة النظام الجمهوري في العراق اقترنت بالعنف والصراع حتى في افضل حالاتها .
2- تُعد الملكية الدستورية نموذجاً ناجحاً لشكل الحكم ومن امثلتها نظام الحكم في المملكة المتحدة والسويد والدنمارك وهولندا واسبانيا وبلجيكا .

وبالرغم مما تقدم فشل المشروع الملكي المطروح لنظام الحكم في العراق ويمكن ارجاعها ذلك الى سببين رئيسين :

1- لم يفلح اصحاب هذا الاتجاه في اقناع الشارع السياسي العراقي بمتبنياتهم الفكرية ، مما ادى الى اضمحلال تلك الفكرة .
2- قيام الولايات المتحدة الامريكية بإحياء فكرة النظام الجمهوري في العراق عبر وضع أسس تشير الى هذا الاتجاه في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 ، ولا سيما المادة (4) منه التي نصت على ان (نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي ديموقراطي تعددي ويجري تقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات [14] .

يتضح مما سبق ان اصحاب الاتجاه الملكي فشلوا في تسويق فكرتهم الخاصة لشكل النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 لكون غالبية النخب السياسية ترى في النظام الملكي نظاماً رجعياً بالياً لا يلبي تطلعات الشعب ولا يتناسب مع توجهاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية .

ثانياً – الاتجاه الجمهوري :

برز هذا الاتجاه منذ الايام الاولى لتشكيل مجلس الحكم ، لا بل طالب اصحاب هذا الاتجاه باعتبار يوم 14 تموز 1958 عيداً وطنياً للدولة العراقية تأكيداً منهم على التمسك بالخيار الجمهوري في العراق ، اذ تم اسقاط النظام الملكي في هذا اليوم ، فضلاً عن ان اكثر النخب السياسية العراقية ترى في الحكم الجمهوري تقدماً الى الامام مقابل الملكية [15] . اضف الى ذلك ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية جاء متناغماً مع هذا الاتجاه ليجعل منه الخيار الوحيد لشكل الحكم في الدولة وينهي امال اصحاب الاتجاه الملكي فيها .

وبالرغم من حسم شكل الحكم ، الا ان المتتبع للشأن السياسي العراقي يرى وجود تيارين مختلفين لشكل الحكم الجمهوري فيه اولهما يدعو الى الحكم الرئاسي وثانيهما يرغب بالنظام النيابي ، ولأجل الالمام بمتطلبات البحث سيتم تناولهما على النحو الاتي :

1- الاتجاه الرئاسي :

ان النظام الرئاسي هو نوع من انظمة الحكم يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة يعاونه مجموعة وزراء ومستشارين واحياناً يطلق عليهم اسم سكرتير كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، على ان يكون

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في الوقت نفسه ويكون غير مسؤول سياسياً امام السلطة التشريعية ، ويختار رئيس الدولة الحكومة من قبل الشعب بشكل مباشر او غير مباشر ، ويرى بعض فقهاء القانون الدستوري ان النظام الرئاسي هو ذلك النظام الذي ترجح فيه كفة رئيس الدولة في ميزان السلطات [16] .

بناءاً على ما سبق دعت بعض النخب السياسية الى تطبيق النظام الرئاسي في العراق منذ بداية المرحلة الانتقالية حتى تشكيل اول حكومة منتخبة عام 2005 التي جزء من مهامها تحديد شكل النظام السياسي العراقي ، الا ان تلك الدعوة لم تحظى بالقبول ، اذ حسمت لجنة كتابة الدستور الدائم الامر باستبعاد النظام الرئاسي واحلال النظام الجمهوري النيابي محله ، فقد حددت المادة الاولى من الدستور العراقي ان نظام الحكم (جمهوري نيابي) [17] .

لم تقف المادة (1) من الدستور حائلاً امام الدعوات الى اقامة النظام الرئاسي واعادة النظر بالدستور ، ولعل رئيس الوزراء الاسبق السيد نوري المالكي من ابرز المطالبين بالنظام الرئاسي ، كونه يرى فيه التطبيق الحقيقي للديموقراطية لأن رئيس الجمهورية سيتولى منصبه بالانتخاب المباشر من قبل الشعب ، واشار الى ان النظام الرئاسي سيفرض نفسه بالمستقبل ، على ان هذه الدعوة لقت تأييداً لدى بعض النخب السياسية العراقية فضلاً عن المرجعيات الدينية في النجف الاشرف ولا سيما المرجع الديني الشيخ قاسم الطائي الذي عد الدعوة للنظام الرئاسي خطوة على الطريق الصحيح لأن النظام البرلماني يبقي ولاء الوزير وادائه مشتتاً ما بين ولائه للوزارة وولائه لحزبه الذي من عليه بهذا المنصب [18] .

يظهر مما سبق ان فكرة بناء الدولة وفق النظام الرئاسي لم تحظى بالقبول عند غالبية النخب السياسية العراقية لخشيتها من عودة الاستبداد والتسلط مرة اخرى الى سدة الحكم ، لاسيما ان العراقيين لديهم تجربة سيئة مع ذلك الشكل من النظام امتدت الى اكثر من 35 سنة ، الا ان ذلك لم يمنع من وجود بعض الدعوات الى اقامته والتعويل على المستقبل في تطبيقه وبناء الدولة وفق اسسه .

2- الاتجاه النيابي :

النظام البرلماني هو نوع من انواع الحكومات النيابية ويقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من الشعب الذي انتخبه ، على ان هذا النظام قائم على ان اساس الفصل بين السلطات وكفالة التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويتسم بثنائية السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) مع عدم مسؤولية رئيس الجمهورية امام السلطة التشريعية ، فيما يكون رئيس ومجلس الوزراء مسؤولين امام السلطة التشريعية مسؤولية فردية وجماعية ، زد على ذلك انه نظام مرن فمع قيام البرلمان بوظيفة التشريع فأن السلطة التنفيذية تقترح القوانين والاشتراك في مناقشتها امام البرلمان من جهة ومن جهة اخرى ان السياسة العامة للدولة من اختصاص السلطة التنفيذية ، إلا ان مراقبتها فضلاً عن التصديق على ما تعقده من اتفاقيات ومعاهدات من صلاحية البرلمان [19] .

وفقاً لما سبق تولدت فكرة النظام النيابي لدى معظم النخب السياسية العراقية بوصفه النظام الانسب للحكم في الدولة ويمكن ارجاع ذلك الى الاسباب الاتية [20] :

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

أ- يتيح النظام النيابي للأغلبية فرصة واسعة للتمثيل السياسي وهذه الفرصة قد تسهم الى حد كبير في ضمان الاستقرار السياسي في العراق .

ب- ان النظام النيابي قد يشعر المواطن العراقي بدوره الفعال في المشاركة السياسية ، وبذلك يجعله اكثر ايجابية في تحمل المسؤولية الوطنية لبناء الدولة ، فضلاً عن كون هذا الخيار اكثر انسجاماً مع الشخصية العراقية التي تميل الى الاعتداد بالنفس والحضور الاجتماعي والسياسي

ج- يشكل النظام البرلماني تطبيقاً منطقياً لمبدأ تلازم السلطة والمسؤولية فلا سلطة بلا مسؤولية ، لا بل ان السلطة بلا مسؤولية تشكل استبداداً محققاً ، والمسؤولية بلا سلطة تُعد ظلماً محققاً ، لذا فأن النظام النيابي يشكل الضمانة النسبية ضد أي نزعة استبدادية مستقبلية قد تنمو في العراق .

د- مثلما ان التعددية الحزبية تعكس التعددية العراقية بمعناها السياسي الشامل فأن البرلمان سيكون المرآة العاكسة لإرادة الشارع العراقي داخل المؤسسة الحاكمة عبر اختيار افراد الشعب لممثليهم في البرلمان سواء كانوا مستقلين ام غير مستقلين .

هـ- ان السعي نحو الحصول على الاغلبية سواء قبل الانتخابات عن طريق الدخول في كتلة او جبهة انتخابية او بعدها تشكيل الحكومة الائتلافية يدفع الى لغة الحوار والتشاور والتآلف والوفاق والاتفاق قبل لغة التنافس والصراع .

كل هذه الرؤى والافكار وغيرها دفعت الى اعتماد النظام البرلماني النيابي اذ نصت المادة الاولى من دستور الدولة الدائم على ان(جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديموقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)[20]. بيد ان الانتقال الديموقراطي السريع في العراق الذي لم يتجاوز الثلاث سنوات أثر سلباً على شكل النظام المُختار لكون تلك الانتقالة السريعة اضرت بالبناء الدستوري للدولة ، اذ لم يأخذ المشرع العراقي الوقت الكافي في التعمق والدراسة بسبب الضغط الداخلي والخارجي الذي ادى الى اخفاق النخب والكتل السياسية العراقية في التوصل الى اتفاقات وطنية تتناسب مع المشروع الديمقراطي العراقي ، زد على ذلك التخلي عن احد اهم المبادئ في النظام البرلماني وهو الاغلبية السياسية والاقلية المعارضة ، اذ تم عملياً التحول الى النظام التعددي التوافقي القائم على اساس المكونات الاجتماعية القومية والدينية والمذهبية ، مما اثر سلباً على بناء الدولة واسهم في تعميق عدم الاستقرار السياسي الذي بدوره ادى الى عدم الاستقرار المجتمعي في الدولة [21] .

خلاصة القول ان فكرة الحكم النيابي كانت الاكثر رواجاً وقبولاً لدى الشارع السياسي العراقي لاسيّما بعد فقدان الثقة بالنظام الرئاسي لقساوة التجربة الرئاسية السابقة والخشية من تسلل الدكتاتورية والاستبداد الى سدة الحكم من جديد ، فضلاً عن شفافية العمل وتنفيذ السياسة العامة للدولة في النظام النيابي ، بيد ان النظام المُختار لم يطبق وفق الاليات الدستورية وانما تم الابتعاد عنه من قبل صناع القرار الى التوافقية السياسية من اجل المصالح الحزبية المقيتة ، الامر الذي اوهن بناء الدولة وكيانها السياسي .

المبحث الثالث

بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

ان ظروف العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المأساوية ولاسيما بعد حربي الخليج الاولى والثانية افرزت تراكمات هائلة كان اكثرها ايلاماً هو قبول العراقيين بمجيء أي منقذ مهما كانت هويته واهدافه واستراتيجيته من اجل مساعدتهم في تحسين ذلك الواقع المزري وتخليصهم من الحكم الدكتاتوري الذي جثم على صدورهم ما يقرب من 35 سنة [22] .

افادت الولايات المتحدة الامريكية من رغبة العراقيين بالخلاص من نظام صدام حسين في شن عدوانها على العراق واحتلاله في عام 2003 تحت ذريعة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل الغير موجودة اصلاً واستكمالاً لمشروعها الجديد الشرق الاوسط الكبير الرامي الى تغيير الانظمة السياسية الغير مرغوب بها في منطقة الشرق الاوسط واعادة بناء الوحدات السياسية بشكل يتلاءم مع التوجهات الجيوسياسية للولايات المتحدة الامريكية وخير دليل على ذلك التقرير الذي قُدم الى الرئيس الامريكي من قبل وزارتي الخارجية والدفاع في 2003/12/20 الذي اوصى بضرورة ان تسهم الولايات المتحدة بشكل مباشر في تجديد معالم النظام السياسي في العراق وعدم التسرع في سحب القوات الامريكية قبل تأمين قواعد عسكرية امريكية دائمة فيه ، فضلاً عن ربط العراق بها من خلال سلسلة من الاتفاقيات الامنية والاقتصادية [23] .

ومن اجل تحقيق هدفها الجيوستراتيجي عملت الولايات المتحدة على تشريع احتلالها للعراق عبر اصدار قرار مجلس الامن حمل الرقم (1453) ، على اثره عينت جي كارتر حاكم عسكري للعراق ، واقامة سلطة مؤقتة لإدارة الدولة لاسيما بعد فشل الحاكم العسكري واسندت المهمة الى رئيس دائرة مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية الامريكية بول بريمر الذي اتخذ قرارات سلبية اثرت على الواقع السياسي والاجتماعي في الدولة ومنها حل الجيش العراقي والغاء وزارتي الدفاع والاعلام ، مما افقد مئات الالوف من وظائفهم ، فضلاً عن اعادة هيكلية المؤسسات العراقية العامة والاقتصاد العراقي بشكل جذري فقد اصدر اكثر من مائة مرسوم خاص بتلك الهيكلية [24] ، اضف الى ذلك تأسيس مجلس الحكم على اساس طائفي الذي ضم (12) عضواً (58%) منهم من الشيعة و (42%) من السنة الجدول (2) والشكل (1) ، اما قومياً فقد شكل العرب (83%) من اجمالي اعضاء مجلس الحكم وما تبقى (17%) للكرد الجدول (3) والشكل (2) .

ان تشكيل مجلس الحكم وفق أسس طائفية عرقية اربك المشهد السياسي العراقي واسهم في تصاعد حدة الخلافات بين المجموعات السياسية الممثلة للطيف الاجتماعي العراقي ، مما زاد من وهن الدولة واعطى مبرر كافي للولايات المتحدة لإدامة وجودها في العراق بحجة حماية العملية السياسية والحد من الفوضى فيه .

كما سعت الى كتابة الدستور العراقي الدائم عبر لجنة مختاره الا ان نباهة المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف حجمت هذا التوجه ، اذ بينت ان سلطة الائتلاف لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين اعضاء لجنة كتابة الدستور ، فضلاً عن تأكيدها على ضرورة اجراء انتخابات عامة تأتي بلجنة عبر مجلس نواب منتخب من اجل صياغة مواد وبنود دستور الدولة الدائم [25] .

ووفقاً للدور المحوري الذي ادته المرجعية الدينية عبر الضغط على سلطة الائتلاف والتنسيق مع ممثل الامم المتحدة السيد الاخضر الابراهيمي الذي زار النجف الاشرف في 2004/2/8 ، وبعد سلسلة من المشورات توصل المبعوث الاممي بالتنسيق مع سلطة الائتلاف والاحزاب العراقية الى اتفاق يقضي بتسليم السلطة الى

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

حكومة عراقية انتقالية تهيئ متطلبات اجراء الانتخابات العامة في 2005 ، وبالفعل في 2004/6/28 سُلمت السلطة شكلياً الى العراقيين إذ اخُتير غازي عجيل الياور رئيساً للدولة والدكتور اياد علاوي رئيساً للوزراء فيها حتى 2005/4/5 [26].

جدول (2)

التكوين المذهبي لأعضاء مجلس الحكم في العراق للمدة (2003-2004)

ت	التكوين المذهبي	العدد	النسبة %
1	الشيعة	7	58
2	السنة	5	42
3	المجموع	12	%100

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على نديم عيسى الجابري ، فكرة الجمهورية في العرق ، ط1 ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص178 .

الشكل (1)

التكوين المذهبي لأعضاء مجلس الحكم في العراق للمدة (2003-2004)

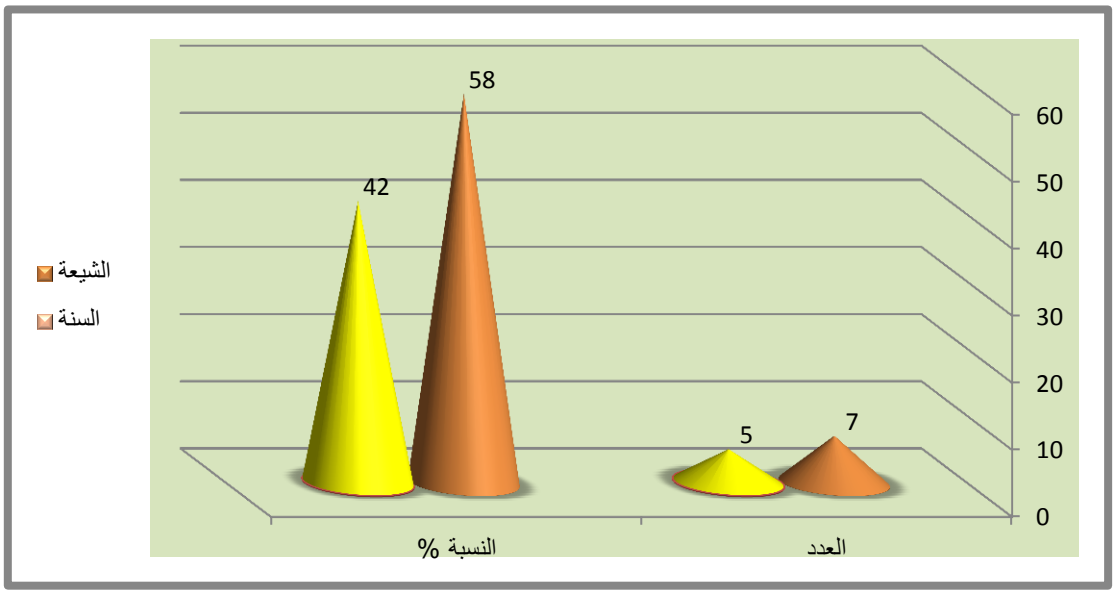

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على بيانات جدول (2) .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

جدول (3)

التكوين القومي لأعضاء مجلس الحكم في العراق للمدة (2003-2004)

ت	التكوين القومي	العدد	النسبة %
1	العرب	10	83
2	الاكراد	2	17
3	المجموع	12	%100

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على نديم عيسى الجابري ، فكرة الجمهورية في العرق ، ط1 ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص178 .

الشكل (2)

التكوين القومي لأعضاء مجلس الحكم في العراق للمدة (2003-2004)

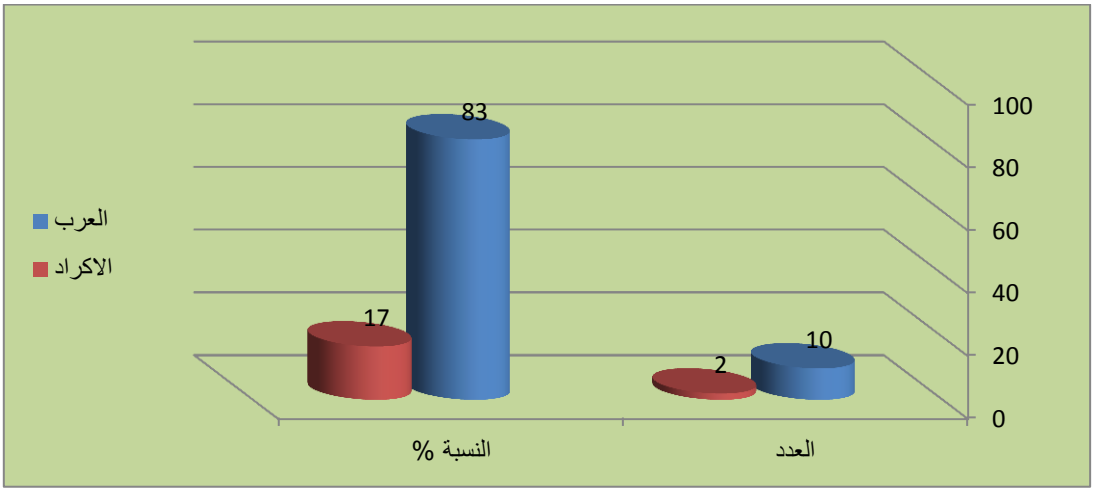

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على بيانات جدول (3)

وفي 30 كانون الثاني 2005 تم اجراء اول انتخابات برلمانية في العراق شُكلت على اثرها اول حكومة عراقية منتخبة بعد عام 2003 ، التي مارست المهام الموكلة لها ، لاسّيما ادارة الدولة واختيار لجنة كتابة الدستور الدائم فيها الجدول (4) والشكل (3) ، التي انجزت عملها وتم التصويت عليه في 2005/10/15 ، على ان ولادة هذا الدستور كانت عسيرة ، لاسيما ان قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في المادة (61/هـ) اشار الى ان (يكون الاستفتاء العام ناجحاً ومسودة الدستور مصادقاً عليها عند موافقة اكثرية الناخبين في العراق واذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات او اكثر) ، وبالفعل كاد المصوتين في محافظات (الانبار وصلاح الدين ونينوى) ان يفشلوا أسس بناء الدولة خاصة بعد المشاركة الكثيفة في التصويت بالرفض ، اذ رُفض بنسبة (97% ، 82%) في محافظتي الانبار وصلاح الدين ، بيد ان النسبة لم تكن كافية للوصول الى الثلث المعطل للاستفتاء في محافظة نينوى فقد صوت لصالحه (45%)

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

مقابـــل (55%) رفضـــوا مســـودة الدســـتور الجـــدول (5) والشكل (4) .

جدول (4)

التوزيع العددي والنسبي لأعضاء لجنة كتابة الدستور العراقي الدائم حسب الكتلة لعام 2005

ت	الكتلة	عدد الاعضاء	نسبتهم %
1	الائتلاف العراقي الموحد	28	40
2	التحالف الكردستاني	15	22
3	السنة العرب	15	22
4	القائمة العراقية	8	12
5	اشوريون	1	1
6	التركمان	1	1
7	المسيحيين	1	1
8	الصابئة	1	1
9	المجموع	70	%100

المصدر: جريدة الصباح ، الاربعاء 18 تشرين الاول 2017 ، الشبكة الدولية للمعلومات ، الانترنت عن : www.alshabaah.iq

الشكل (3)

التوزيع العددي والنسبي لأعضاء لجنة كتابة الدستور العراقي الدائم حسب الكتلة لعام 2005

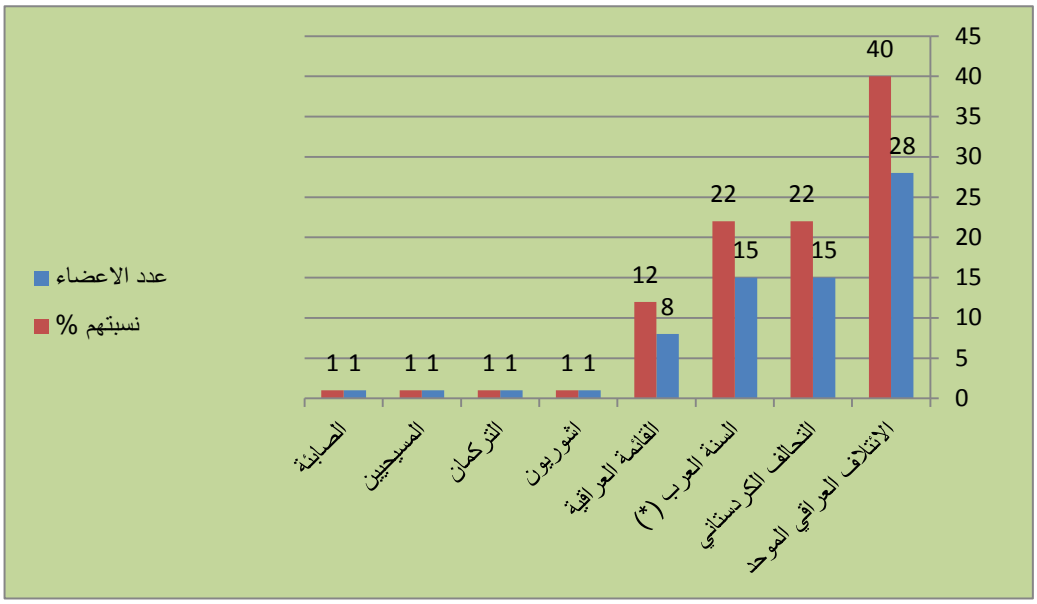

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على بيانات جدول (4) .

ومن الجدول (5) والخريطة (2) يتضح ان سلوك المصوتين على الدستور الدائم قد تباين من المحافظات العراقية ، اذ تجاوزت نسبة المؤيدين للدستور (95%) في (11) محافظة هي (بابل ، البصرة ، دهوك ، اربيل ، السليمانية ، النجف ، المثنى ، القادسية ، ذي قار ، واسط ، كربلاء) وهذا يعود الى حجم المظلومية التي تعرضت لها تلك المحافظات ابان النظام البائد ، فيما انخفضت نسبة التصويت الى (78% ، 80%) في محافظتي بغداد وميسان على التوالي بسبب عزوف القاعدة العريضة للتيار الصدري عن المشاركة في الاستفتاء الذي يحظى بشعبية كبيرة في هاتين المحافظتين ، فضلاً عن مجموعات اخرى عارضت ذلك الاستفتاء ولاسيما في العاصمة بغداد ، على ان نسبة التصويت تراجعت الى (51% ، 63%) في محافظتي ديالى وكركوك بسبب انعكاسات التنوع الاثني على سلوك المصوتين في هاتين المحافظتين . علماً ان دستور الدولة الدائم مرر بنسبة (78%) من اجمالي عدد المصوتين البالغ (9852291) صوت الجدول (6) .

جدول (5)

التوزيع الجغرافي لنسبة المصوتين على الدستور العراقي الدائم لعام 2005

ت	المحافظة	النسبة المئوية (%)	
		المصوتين (نعم)	المصوتين (لا)
1	بغداد	78	22
2	بابل	95	5
3	كربلاء	97	3
4	النجف	96	4
5	القادسية	97	3
6	واسط	96	4
7	المثنى	99	1
8	ذي قار	97	3
9	ميسان	80	20
10	البصرة	96	4
11	اربيل	99	1
12	السليمانية	99	1
13	دهوك	99	1
14	ديالى	51	49
15	كركوك	63	37
16	الانبار	3	97

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

17	نينوى	45	55
18	صلاح الدين	18	82
	المجموع	%78	%22

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على : جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2018اربيل .

شكل (4)

التوزيع الجغرافي لنسبة المصوتين على الدستور العراقي الدائم لعام 2005

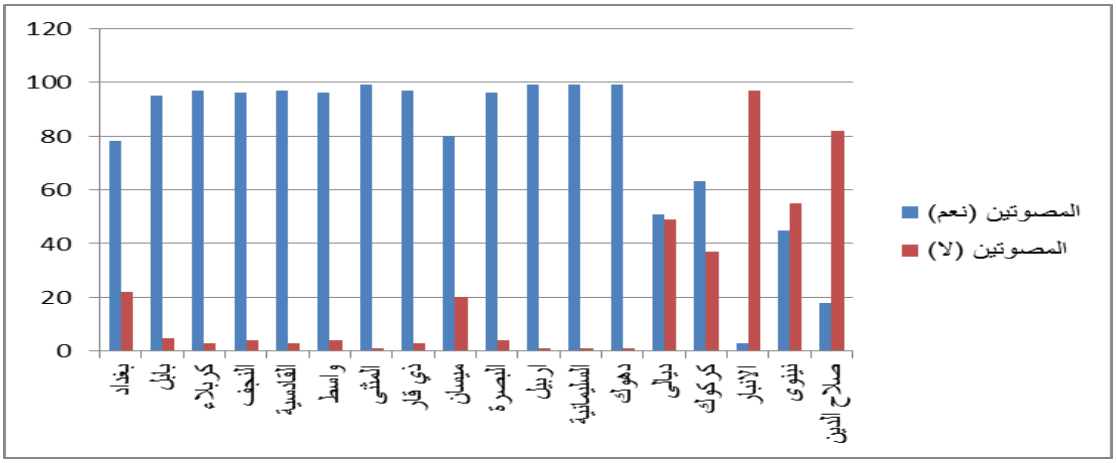

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على جدول (5) .

خريطة (2)

التوزيع الجغرافي لنسبة المصوتين على الدستور العراقي الدائم

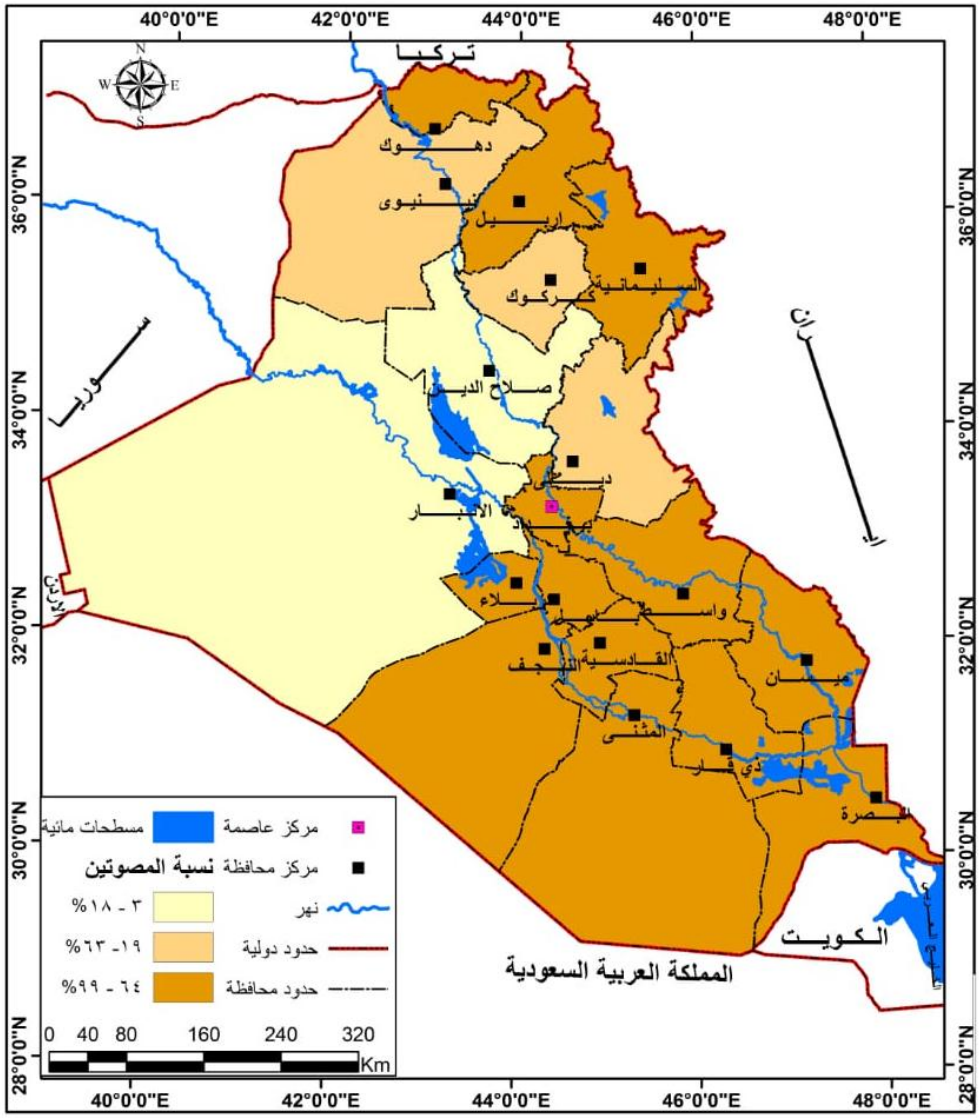

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على جدول (5) .

جدول (6)

المؤيدين والرافضين للدستور العراقي الدائم لعام 2005

ت	حالة التصويت	عددهم	نسبتهم %
1	المؤيدين	7742796	78
2	الرافضين	2109495	22

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

3	المجموع	9852291	%100

المصدر: جمهورية العراق ، المفوضية المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2008 .

يعد تمرير دستور عام 2005 بمثابة تحديد لمعالم الدولة العراقية الجديدة التي بُنيت على اساس الحكم الجمهوري النيابي وفق المادة (1) من الدستور ونظام الحكم في الدولة ديموقراطي يستمد شرعية من الشعب ، اذ اشارت المادة (5) منه (الشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية) ، فضلاً عن التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات ، فقد ذكرت المادة (47) من الدستور (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات) [27] . على ان الولايات المتحدة حاولت تقويض هذا البناء الدستوري للدولة العراقية عبر دعمها للفرقة والانقسام بين المكونات الرئيسة في الدولة وطرحها لمشروع تقسيم العراق الى ثلاثة اقاليم ذات حكم شبه ذاتي ، الخريطة (3) ، تمهيداً لتقسيمه الى ثلاث دويلات علماً ان هذا المشروع طرحه عضو مجلس الشيوخ الامريكي في عام 2006 وصوت عليه مجلس الشيوخ بالأغلبية الا ان الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش رفضه بسبب استحالة تطبيقه نتيجة للرفض الشعبي والسياسي العراقي لهذا المشروع فضلاً عن حرص غالبية النخب السياسية على حماية العملية السياسية العراقية واطارها الدستوري [28].

ووفق هذا البناء الدستوري للدولة العراقية اجريت اربع دورات انتخابية للمدة (2005-2018) بيد ان هذه الدورات الانتخابية لم تختلف في مضمونها ، اذ ان التخندق الاثني كان السمة الملازمة لها فضلاً عن سيادة المحاصصة والتوافقية السياسيتين اللتين اثرتا سلباً على بناء الدولة العراقية الجديدة وادائها على المستويين الداخلي والخارجي ، لاسيما ان بناء الحكومة العراقية يأتي بطريقة مزاجية حسب رغبة قادة الكتل وتفسيراتهم بعيداً عن الاسس التي نص عليها الدستور العراقي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ان الدستور العراقي نص في المادة (76) اولاً

خريطة (3)

المشروع الامريكي لتقسيم العراق

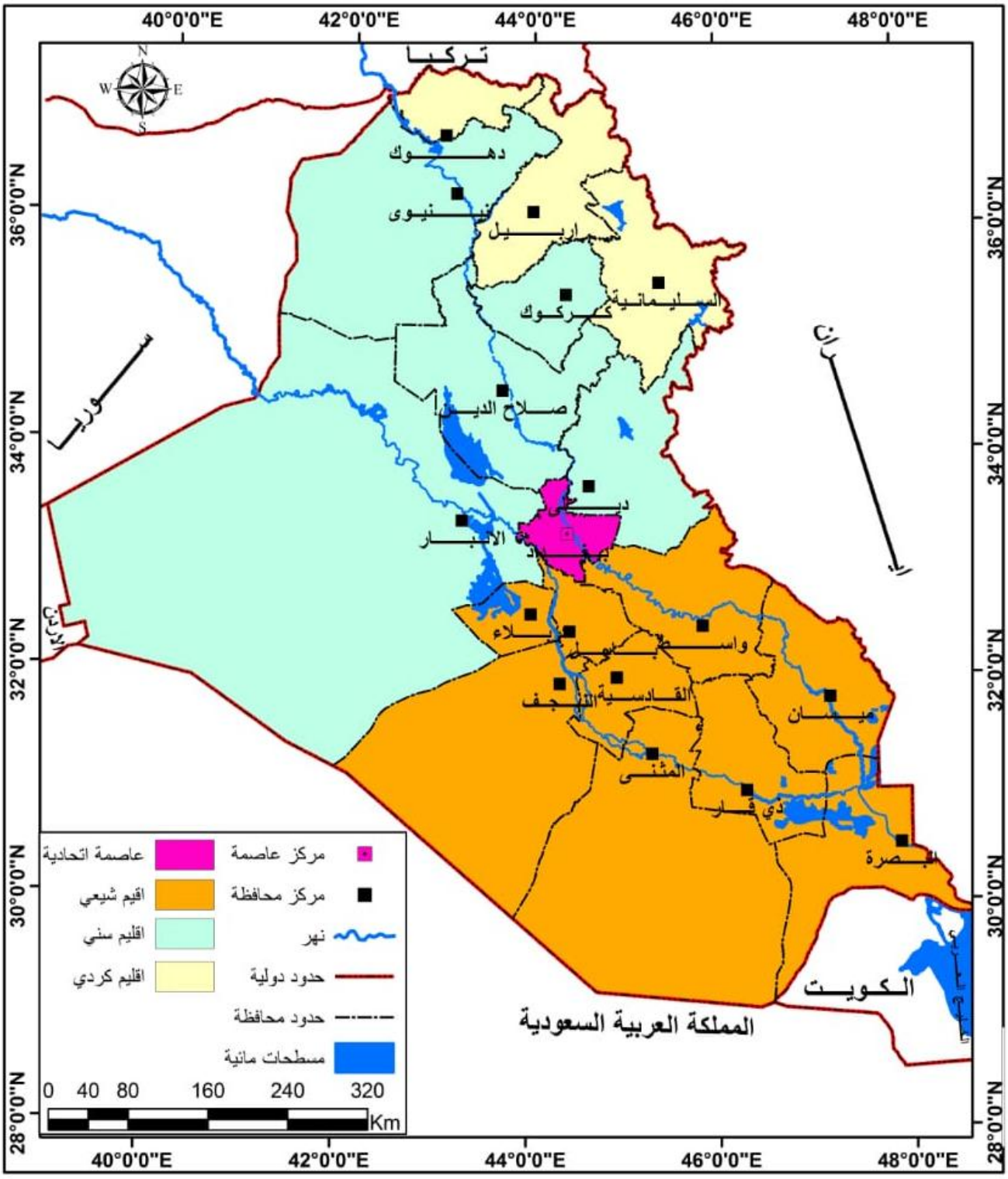

المصدر:من عمل الباحثان اعتماداً على : عمر نجيب ، مخطط تقسيم العراق في متاهات الصراع ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن:

www.raialyoum.com

(يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية) ، بيد ان الكتل النيابية المتصدية لإدارة الدولة لم تطبق هذا النص الدستوري وجانبته في كثير من الاحيان ففي انتخابات عام 2005 حصل الائتلاف العراقي الموحد على (47%) من اجمالي مقاعد مجلس النواب البالغ (275) مقعد وشكل الحكومة بوصفه الكتلة النيابية الاكثر عدداً الجدول (7) والشكل (6) ، الا ان هذا التفسير ضرب عرض الجدار في الدورة الانتخابية لعام 2010 لاسيما بعد فوز القائمة العراقية بالانتخابات بواقع (91) مقعد مقابل (89) مقعد لمنافسة الاقرب دولة القانون ، الجدول (8) والشكل (7) ، فقد تم الركون الى تفسير اخر الا هو ان مفهوم الكتلة النيابية الاكثر عدداً المنصوص عليها بالدستور يمكن ان تكون الكتلة الفائزة بالانتخابات او التي تشكل داخل البرلمان وبهذا التفسير حصل ائتلاف دولة القانون على رئاسة الوزراء ، فيما تم الرجوع الى التفسير الاول في انتخابات عام 2014 وبموجبه حصلت كتلة ائتلاف دولة القانون على رئاسة الوزراء بعد حصولها على (92) مقعد وبنسبة (28%) من اجمالي عدد مقاعد مجلس النواب البالغ (328) مقعد الجدول (9) والشكل (8) .

جدول (7)

التوزيع العددي والنسبي لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2005

ت	اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
1	الائتلاف العراقي الموحد	128	47
2	التحالف الكردستاني	53	19.3
3	جبهة التوافق	44	16
4	القائمة العراقية الوطنية	25	9
5	الجبهة الوطنية للحوار	11	4
6	الاتحاد الاسلامي الكردستاني	5	2
7	كتلة المصالحة والتحرير	3	1
8	الرساليون	2	0.7
9	اخرى	4	1
10	المجموع	275	%100

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على : جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

الشكل (6)

التوزيع العددي والنسبي لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2005

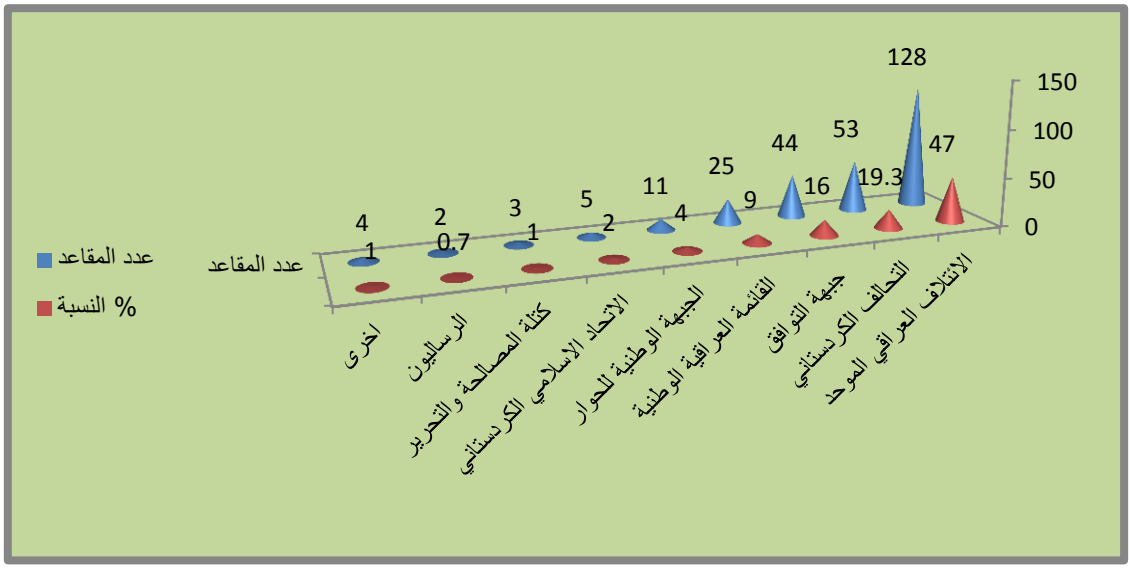

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على بيانات الجدول (7)

ويُذكر ان الولايات المتحدة عملت بالتعاون مع محاورها وادواتها الجيوسياسية على نسف بناء الدولة العراقية الجديدة عبر ادخالها الجماعات الارهابية داعش الى العراق وتمكينها من احتلال ثلث مساحة الدولة الخريطة (4) ، الا فتوى الجهاد الكفائي التي اطلقتها المرجعية الدينية العليا والتفاعل الايجابي معها من قبل ابناء الشعب العراقي فضلاً عن اجهزة الدولة ومؤسساتها العسكرية والاجنبية أسهم في دحر الجماعات الارهابية واستعادة بسط الامن على كامل الارض العراقية .

اما في انتخابات عام 2018 فقد ضربت كل التفسيرات السابقة عرض الجدار فضلاً عن النص الدستوري ، اذ تم اللجوء الى مرشح تسويه لاسيما بعد اتفاق كتلتي سائرون والفتح على تمرير الحكومة بالتوافق بعيداً عن الكتلة النيابية الاكثر عدداً ، علماً ان كتلة سائرون حصدت اعلى الاصوات، اذ حصلت على (54) مقعد وبنسبة (16,4%) من اجمالي مقاعد مجلس النواب البالغ(329) مقعد تلاها الفتح بنسبة(14%)من اجمالي المقاعد الجدول(10) والشكل (9) .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

جدول (8)

التوزيع العددي والنسبي لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2010

ت	اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
1	القائمة العراقية	91	28
2	ائتلاف دولة القانون	89	27
3	الائتلاف الوطني العراقي	70	22
4	الائتلاف الكردستاني	42	13
5	حركة كوران	8	2
6	جبهة التوافق	6	2
7	الاتحاد الاسلامي الكردستاني	4	1
8	اخرى	15	5
9	المجموع	325	%100

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على : جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

الشكل (7)

التوزيع العددي والنسبي لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2010

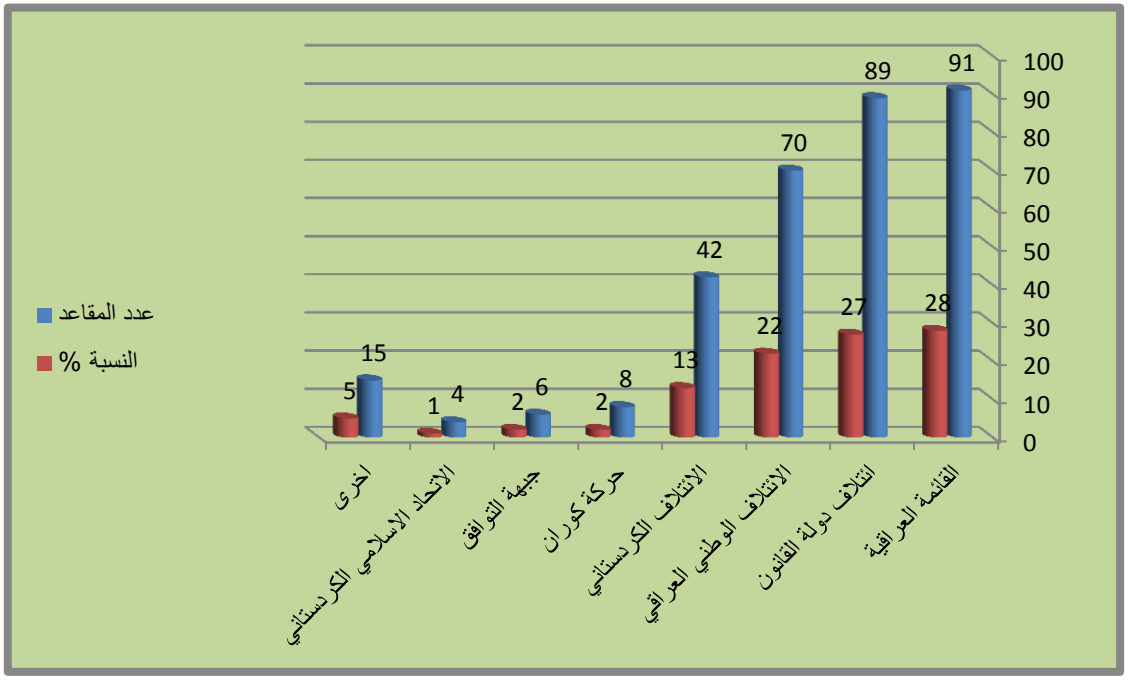

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على بيانات الجدول (8)

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

جدول (9)

التوزيع العددي والنسبي لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2014

ت	اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
1	دولة القانون	92	28
2	التيار الصدري	33	10
3	ائتلاف المواطن	30	9
4	ائتلاف متحدون للإصلاح	23	7
5	ائتلاف الوطنية	21	6
6	الحزب الوطني الكردستاني	19	6
7	الاتحاد الوطني الكردستاني	19	6
8	ائتلاف العراقية	10	3
9	حركة التغيير	9	3
10	الفضيلة	6	2
11	ائتلاف الاصلاح	6	2
12	الحزب الاسلامي الكردستاني	5	1
13	اخرى	55	17
14	المجموع	328	%100

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على : جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

الشكل (8)

النسبة المئوية لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2014

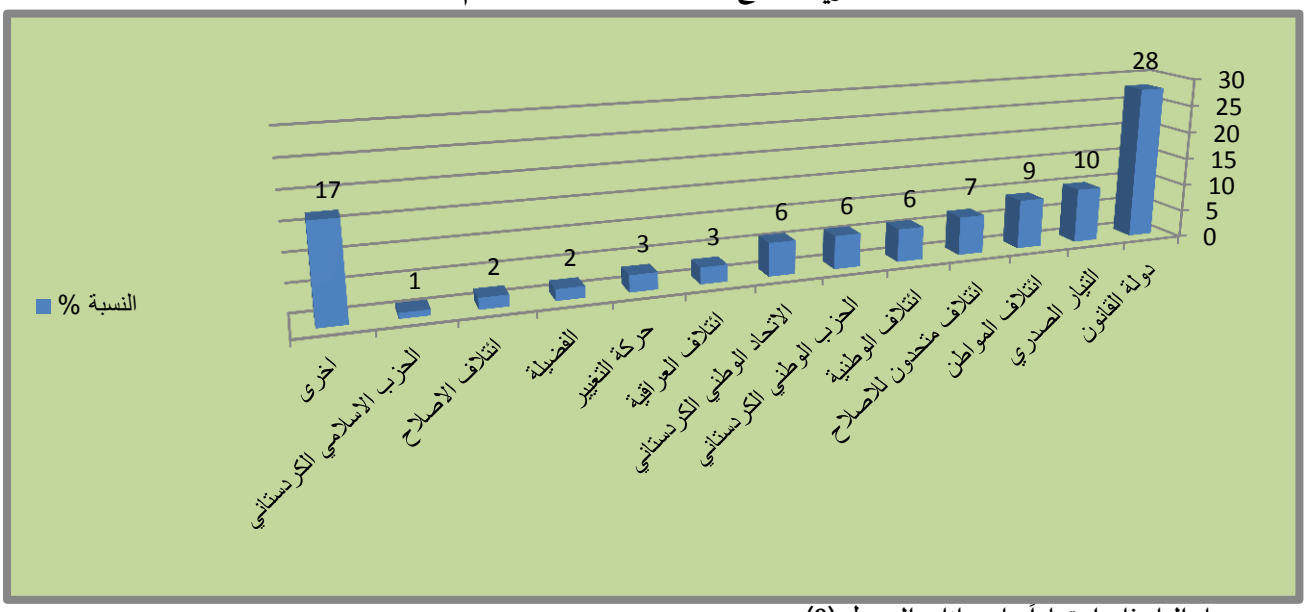

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على بيانات الجدول (9)

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

اضف الى ذلك عدم التزام المتصدين لإدارة الدولة بالمدد الدستورية الخاصة بتشكيل الحكومة العراقية في كل الدورات الانتخابية للمدة (2005- 2018) وعليه يمكن القول ان الدولة العراقية لم تبنى وفق الاسس الدستورية ، بل يتم تجاوزها في كثير من الاحيان ، وهذا مؤشر على هشاشة الدولة وضعف بناءها . زد على ذلك ان بناء الدولة ونظامها السياسي يعاني من وجود ازمة بنيوية بسبب غياب الايديولوجية لدى النخب السياسية العراقية التي انتجتها الديموقراطية في الدولة ، إذ ان الائتلافات السياسية فيها لم تكن قائمة على الافكار او وجود برامج سياسية واضحة تهدف بالأساس الى بناء دولة المؤسسات بقدر ما كانت ائتلافات كراسي هدفها الوصول الى السلطة كوسيلة للحصول على امتيازات وليست وسيلة للقيام بالتزاماتها إزاء المواطنين مما رسخ منهج صراع الارادات السياسية القائم على اساس حدة وشدة خطاباتها السياسية وتصلب كل منها في التعامل مع الاخر بناءً على اعتبارات يحددها كل منهم مما يعد عائقاً وتحدياً اساسياً في طريق بناء الدولة العراقية الجديدة [29] .

خريطة (4)

الاراضي الخاضعة لسيطرة داعش في العراق وسوريا للمدة 2014 -2017

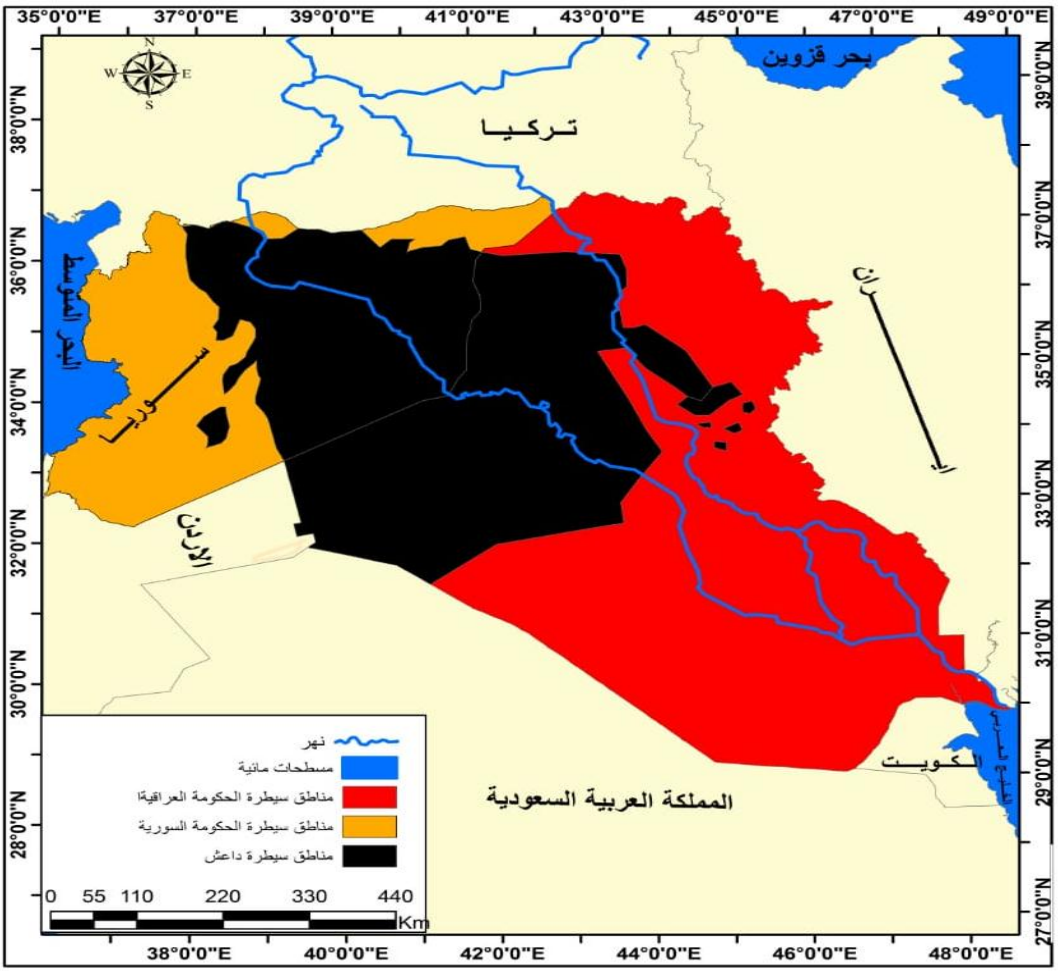

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على الشبكة الدولية للمعلومات والانترنت عن : **www.aljazeera.net**

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

جدول (10)

التوزيع العددي والنسبي لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2018

ت	اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
1	سائرون	54	16,4
2	الفتح	47	14
3	النصر	42	13
4	ائتلاف دولة القانون	26	8
5	الحزب الديمقراطي الكردستاني	25	8
6	ائتلاف الوطنية	21	6
7	تيار الحكمة	19	6
8	حزب الاتحاد الوطني الكردستاني	18	5,4
9	تحالف القرار	11	3,2
10	الانباء هويتنا	6	2
11	قائمة كوران	5	2
12	تحالف بغداد	4	1
13	الجيل الجديد	4	1
14	اخرى	47	14
15	المجموع	329	%100

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على : جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

الشكل (9)

النسبة المئوية لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2018

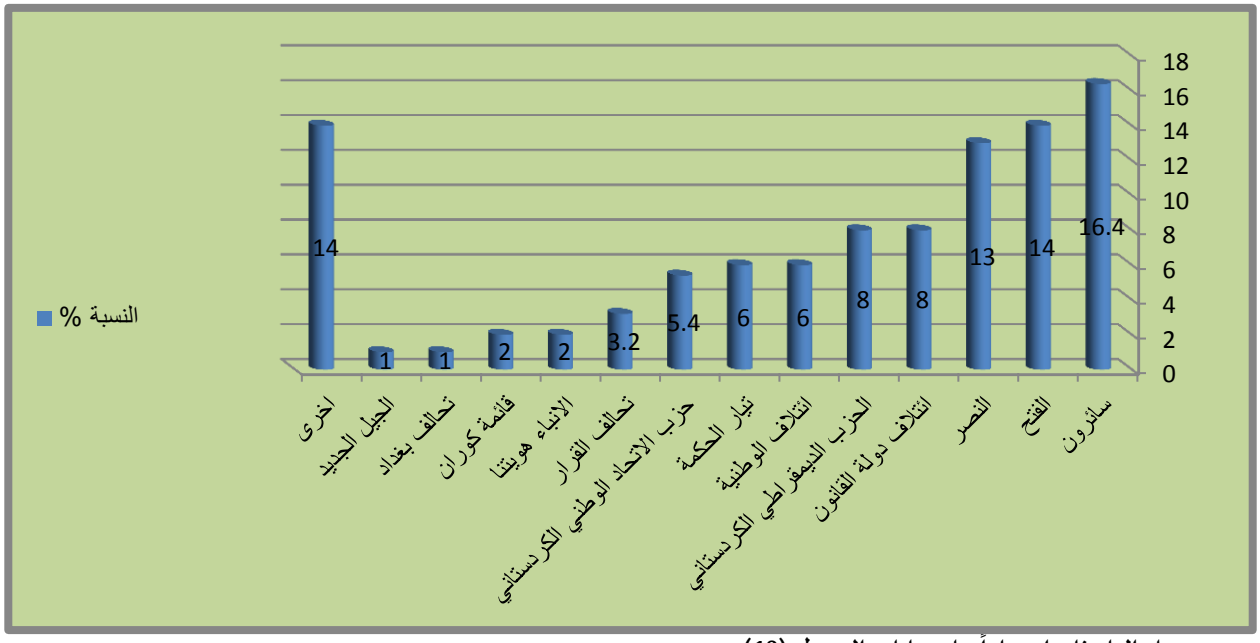

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على بيانات الجدول (10)

خلاصة القول ان بناء الدولة العراقية الجديدة بعد عام 2003 مر بمنعطفات خطيرة ابرزها دور الولايات المتحدة الامريكية في ذلك البناء بوصفها قوة احتلال ، فضلاً عن التوجهات السياسية المتباينة للمكونات الاجتماعية في الدولة ، زد على ذلك الدور السلبي الذي مارسته الفواعل الاقليمية والدولية في العراق ولاسيما عملها الدؤوب في اذكاء الفتنة والتناحر بين العراقيين مستفيدة من حالة التنوع الاثني فيه ، كل هذا وعوامل اخرى (السياسية والاقتصادية والامنية) دفعت القوى السياسية العراقية الى ان تتخذ من المشتركات الوطنية اساساً لها في بناء الدولة الجديدة ، وبالرغم من الاشكاليات الكبيرة المسجلة على ذلك البناء ، الا انه شكل انجازاً كبيراً يعتد به اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار حجم التحديات الداخلية والخارجية التي رافقت ذلك البناء .

النتائج والتوصيات

اولاً - النتائج

1- اتضح من خلال البحث ان فكرة بناء الدولة لدى الاوساط السياسية العراقية تعود الى عام 1908 ، لاسيما بعد اقرار الدستور العثماني في تلك السنة ، بيد ان فكرتها كانت تتمحور حول اقامة دولة عراقية وفق النظام الجمهوري .

2- ان فكرة وتأسيس الدولة عام 1921 وفق النظام الملكي لم تكن وليدة رحم الفكر السياسي والاجتماعي العراقي ، وانما فرضتها الفواعل الدولية ولاسيما بريطانيا بوصفها دولة احتلال بالتعاون مع ادواتها الاقليمية في جوار العراق الجغرافي .

3- كشف البحث عن الدور الجيوسياسي بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في تغيير نظام الحكم القائم وبناء الدولة في العراق عبر احتلاله او دعم الانقلابيين فيه .

4- أظهر البحث تباين الاتجاهات الفكرية لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، اذ برز فيها اتجاهين فكريين الاول دعا الى بناء الدولة وفق النظام الملكي لسلبية التجربة الجمهورية خلال (45) سنة المنصرمة ، الا ان هذا الرأي لم يلقى قبولاً لدى النخب السياسية والاجتماعية العراقية ، فيما ذهب الاتجاه

الثاني الى ضرورة الابقاء على النظام الجمهوري في الدولة كونه يحقق طموحات الشعب ويخدم توصياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

5- تبين من خلال البحث الدور السلبي الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية في ارباك المشهد السياسي العراقي عبر اشاعة الفوضى وبث الفرقة والانقسام بين مكونات المجتمع العراقي ، الامر الذي انعكس سلباً على بناء الدولة وكيانها السياسي .

6- لم تبنى الدولة العراقية الجديدة على اسس متينة بسبب التقاطعات السياسية بين الاحزاب والمكونات العراقية من جانب والتدخلات الاقليمية والدولية في ذلك الغباء في جانب اخر .

7- دل البحث على عدم التزام الكتل المتصدية لإدارة الدولة العراقية بالنصوص الدستورية ولاسيما في تحديد الكتلة الاكبر التي تشكل الحكومة ، فضلاً عن المدد الدستورية لتشكيل تلك الحكومة .

ثانياً - التوصيات

1- العمل على تحسين البيئة السياسية في الدولة العراقية الجديدة (ما بعد 2003) عبر تطبيق الحكم الرشيد في ادارتها ، فضلاً عن ترميم العقد الاجتماعي في الدولة الذي تضرر كثيراً لاسيما بعد احتلالها من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

2- ضرورة التقيد بالنصوص الدستورية الخاصة بآليات تشكيل الحكومة وادارتها لأهمية ذلك في بناء الدولة وكيانها السياسي .

3- العمل على ايجاد فصل حقيقي بين مؤسسات الدولة الرسمية التنفيذية والتشريعية والفضائية وازالة التداخل الحاصل فيما بينها .

4- بناء دولة المؤسسات والابتعاد عن الشخصنة والمزاجية السياسية في ادارة الدولة ومؤسساتها المختلفة .

5- تحقيق العدالة الاجتماعية واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين افراد الشعب لما لذلك من اهمية في تعزيز الهوية الوطنية والانسجام الوطني الذي يرتكز عليه بناء الدولة .

6- الابتعاد عن صراع المحاور الجيوستراتيجية والجيوسياسية في المحيط الاقليمي والدولي للعراق ، لاسيما ان الدولة الجديدة ما زالت في مرحلة البناء ، وبالتالي فأن زجها في ذلك الصراع يقوض بنائها ويزيد من وهنها الجيوسياسي .

هوامش البحث

1) نديم عيسى الجابري ، فكرة الجمهورية في العراق ، ط1 ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص 36-46 .

2) عبد الخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، ط1 ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2011 ، ص120 .

3) بلقيس محمد جواد ، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921 الاهداف والنتائج ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 41 ، جامعة بغداد ، 2010 .

4) محمد عبد الجبار ، مستقبل الديموقراطية في العرق ، ط1، دار زيد للنشر ، لندن ، 1994 ، ص49-50 .

5) علي محمد الشمراني ، صراع الاضداد والمعارضة العراقية بعد حرب الخليج ، ط1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2003 ، ص61-63 .

6) جورج ماكفرن ، وليام بولك ، الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الان ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2006 ، ص129-130 .

7) محمد عبد الجبار ، مصدر سابق ، ص52-54 .

8) لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2014 ، ص242 .

9) جورج ماكفرن ، وليام بولك ، مصدر سابق ، ص130 .

10) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، اياد عايد والي البديري ، بناء الدولة العراقية الجديدة والفيدرالية ، ط1 ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف ، 2009 ، ص24 .

11) نديم عيسى الجابري ، مصدر سابق ، ص109-113 .

12) ينظر الى :

- توما شومان ، الامير الحسن وعرش العراق ، مجلة الانتقاد ، لبنان ، 2002 ، الشبكة الدولية للأنترنيت عن : www.Intiqad.com

- نديم عيسى الجابري ، مصدر سابق ، ص113-114 .

13) نديم عيسى الجابري ، مصدر سابق ، ص115 .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

14) ينظر الى :

- قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن : www.iraqld.iq

- نديم عيسى الجابري ، مصدر سابق ، ص

15) نديم عيسى الجابري ، مصدر سابق ، ص112 .

16) نعيم ابراهيم الظاهر ، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي ، ط1 ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، 2010 ، ص201 .

17) دستور جمهورية العراق ، المادة الاولى .

18) نديم عيسى الجابري ، مصدر سابق ، ص121-187 .

19) نعيم ابراهيم الظاهر ، مصدر سابق ، ص186-187 .

20) نديم عيسى الجابري ، مصدر سابق ، ص116-118 .

21) محمد صالح شطيب ، النظام السياسي واشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2018 ، ص249 .

22) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، اياد عايد والي البديري ، مصدر سابق ، ص34 .

23) كوثر عباس الربيعي ، استحقاقات المشروع الامريكي في العراق ، شؤون عراقية ، العدد الاول ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2008 ، ص215-216 .

24) ينظر الى :

- نجم عبود مهدي ، التطورات الدستورية في العراق (2003-2005) دراسة تحليلية لواقع العراق السياسي والدستوري بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، مجلة الجامعة الاسمرية ، العدد 20 ، 2001 ، ص376-377 .

- عدنان هادي الاسدي ، المتغيرات السياسية في العراق 9-4-2003 ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2011 ، ص190-193 .

25) حامد الخفاف ، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وازمة النجف ، ط2 ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، 2012 ، ص200 .

26) ينظر الى :

- عدنان هادي الاسدي ، مصدر سابق ، ص 154 .

- حامد الخفاف ، مصدر سابق ، ص202 .

27) دستور جمهورية العراق المواد (الاولى ، الخامسة ، السابعة والاربعين) .

28) عمر نجيب ، مخطط تقسيم العراق في متاهات الصراع ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن : www.raialyoum.com

29) سناء كاظم كاطع ، تحديات بناء الدولة العراقية المعاصرة .. رؤية فكرية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 41 ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص356-361 .

المصادر

1) ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي والعالم، (د. ط)، دار الشروق العربي، بيروت، ص 13.

2) بلقيس محمد جواد ، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921 الاهداف والنتائج ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 41 ، جامعة بغداد ، 2010 .

3) جورج ماكغفرن ، وليام بولك ، الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الان ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2006 ، ص129-130 .

4) حامد الخفاف ، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وازمة النجف ، ط2 ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، 2012 ، ص200 .

5) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، اياد عايد والي البديري ، بناء الدولة العراقية الجديدة والفيدرالية ، ط1 ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف ، 2009 ، ص24 .

6) سناء كاظم كاطع ، تحديات بناء الدولة العراقية المعاصرة .. رؤية فكرية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 41 ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص356-361 .

7) عبد الخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، ط1 ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2011 ، ص120 .

8) عدنان هادي الاسدي ، المتغيرات السياسية في العراق 9-4-2003 ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2011 ، ص190-193 .

9) علي محمد الشمراني ، صراع الاضداد والمعارضة العراقية بعد حرب الخليج ، ط1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2003 ، ص61-63 .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1677-1704

10) عمر نجيب ، مخطط تقسيم العراق في متاهات الصراع ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن : www.raialyoum.com

11) قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن : www.iraqld.iq

12) كوثر عباس الربيعي ، استحقاقات المشروع الامريكي في العراق ، شؤون عراقية ، العدد الاول ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2008 ، ص215-216 .

13) لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2014 ، ص242 .

14) محمد صالح شطيب ، النظام السياسي واشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2018 ، ص249 .

15) محمد عبد الجبار ، مستقبل الديموقراطية في العرق ، ط1، دار زيد للنشر ، لندن ، 1994 ، ص49-50 .

16) نجم عبود مهدي ، التطورات الدستورية في العراق (2003-2005) دراسة تحليلية لواقع العراق السياسي والدستوري بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، مجلة الجامعة الاسمرية ، العدد 20 ، 2001 ، ص376-377 .

17) نديم عيسى الجابري ، فكرة الجمهورية في العراق ، ط1 ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص 36-46 .

18) نعيم ابراهيم الظاهر ، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي ، ط1 ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، 2010 ، ص201 .

19) جريدة الصباح ، الاربعاء 18 تشرين الاول 2017 ، الشبكة الدولية للمعلومات ، الانترنت عن : www.alshabaah.iq .

20) جمهورية العراق ، المفوضية المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2008 .

21) جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

22) دستور العراق ، المادة الاولى .

23) الشبكة الدولية للمعلومات والانترنت عن : www.aljazeera.net

The Geographical - Political Analysis Of To Build The Iraqi State

Abstract

Undoubtedly that building the state is one of the important subjects that are concerned with political geography in terms of idea and mechanisms of establishment and construction and the extent of consistency of that construction with the state society with is political and social dimensions.

However, the birth of the state is positively reflected on its strength if it is internalized and weakens the state if imposed from abroad. The best example of this is Iraq, which was subjected to occupation by Britain and the United States of America in the period (1921 - 2003) which harmed the building of the state and its political entity. Therefore, this research is to reveal the idea of establishing and building the Iraqi state before and after 2003 as well as exposure to intellectual trends related to that construction .